



PROVISIONAL

S/PV.2586  
12 June 1985

ARABIC

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثمانين بعد  
الالفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،  
يوم الأربعاء، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥، الساعة ٣.٠٠

<u>الرئيس:</u>	السيد مهابر	(ترينيداد وتوباغو)
<u>الاعضاء:</u>	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد راو
	بوركينا فاسو	السيد باسولي
	بيرو	السيد ارياس ستيا
	تايلند	السيد كامسرى
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد اودفينكو
	الدانمرك	السيد بهرينغ
	الصين	السيد لنغ كينغ
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكنا
	مصر	السيد غالى
	الهند	السيد كيشنجان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سهرجون طومسون
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد كلارك

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بآدارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥اقرار جدول الاعمالأقر جدول الاعمال .الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة (S/17213)

رسالة مؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الامم المتحدة (S/17222)

تقرير اضافي للامين العام متعلق بتنفيذ قرارى مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا (S/17242)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت فسي

الجلسات السابقة المنعقدة للنظر في هذا الهند ، ادعو ممثل ليريا الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد كوكا (ليريا) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت فسي

الجلسات السابقة المنعقدة للنظر في هذا الهند ، ادعو رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالوكالة وسائر اعضاء وفد ذلك المجلس الى شغل مكان على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد سنكلير (غيانا) رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا

بالوكالة ، وسائر اعضاء الوفد مكانا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت فسي

الجلسات السابقة المنعقدة للنظر في هذا الهند ، ادعو السيد نجوما الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد نجوما مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة المنعقدة للنظر في هذا البند ، ادعو ممثلي اثيوبيا ، وافغانستان ، واندونيسيا ، وانغولا ، واوغندا ، باكستان ، والبرازيل ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وبنما ، بوتان ، بوتسوانا ، هولندا ، وتركيا ، وجامايكا ، والجزائر ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وسرى لانكا ، والسودان ، وغانا ، وغيانا ، والكاميرون ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، وكينيا ، وماليزيا ، والمغرب ، والمكسيك ، ومنغوليا ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، واليمن الديمقراطية ، ويوغوسلافيا ، الى شغل المقاعد المخصصة في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد دينكا (اثيوبيا) ، والسيد ظريف (افغانستان) ، والسيد كوسوما تماراجا (اندونيسيا) ، والسيد فان دون (انغولا) ، والسيد اوتونو (اوغندا) ، والسيد شاه نواز (باكستان) والسيد ماسهيل (البرازيل) ، والسيد تسفتكوف (بلغاريا) ، والسيد شورى (بنغلاديش) ، والسيد كام (بنمـا) ، والسيد تشرينغ (بوتان) ، والسيد ليغوايلا (بوتسوانا) ، والسيد نوفاك (بولندا) ، والسيد تركمن (تركيا) ، والسيد بارنيت (جامايكا) ، والسيد بسايح (الجزائر) ، والسيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد لاوتشلاغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، والسيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، والسيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) والسيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) ، والسيد فون شريندنغ (جنوب افريقيا) ، والسيد غوما (زامبيا) ، والسيد هيجيوداني (سرى لانكا) ، والسيد بريدو (السودان) ، والسيد السموع (غانا) ، والسيد كران (غيانا) ، والسيد اتكي موموا (الكاميرون) ، والسيد ليهيس (كندا) ، والسيد مالمركا (كوبا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد كيلو (كينيا) ، والسيد زين (ماليزيا) ، والسيد العلوي (المغرب) ، والسيد مونيزلهدو (المكسيك) ، والسيد نيامدو (منغوليا) ، والسيد غيماري (نيجيريا) ، والسيد ديسكوتوبروكمان (نيكاراغوا) ، والسيد

الاشطل (اليمن الديمقراطية) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) ، المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان احيط المجلس علما بأنسي تلقيت رسائل من ممثلي سيشيل ، وفييت نام ، وقبرص ، وموزامبيق يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول اعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة ازمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت ، استنادا الى الاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ولعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغلت السيدة غونثير (سيشيل) ، والسيد لي كيم تشونغ (فييت نام) ، والسيد موشوتاس (قبرص) ، والسيد دافان (موزامبيق) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يواصل مجلس الامن الان نظره في البند المدرج على جدول أعماله . المتكلم الاول هو ممثل جمهورية المانيا الاتحادية . وادعوه الى ان يشغل مكانا على طاولة المجلس والى ان يدلي ببيانه .

السيد لاوتشلاغر (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اود أولا أن أعرب عن مشاعر امتناني لكم ولسائر أعضاء مجلس الامن للسماح لوفد بلادى بالاشتراك في هذه المناقشة . وهذا يتيح لي الفرصة لأتقدم اليكم بأحر التهاني لتوليكم رئاسة مجلس الامن خلال شهر حزيران / يونيه . انني على يقين من ان مداوات المجلس سوف تستفيد من خبرتكم الواسعة وما عرف عنكم من حنكة دبلوماسية . اود أيضا أن أعرب عن مشاعر التقدير والشناء لوزير خارجية تايلند وممثلها الدائم ، اللذين قادا اعمال المجلس خلال شهر ايار / مايو بطريقة مثالية .

ان الحالة في الجنوب افريقي مصدر قلق عميق . وما فتئت حكومة بلادى ترقب باستياء تصعيد العنف في جنوب افريقيا الذي حدث في الاسابيع القليلة الماضية ، وتلاحظ

( السيد لاوتنشلاغر ، جمهورية  
المانيا الاتحادية )

بقلق ان اللجوء الى القوة قد تزايد بشكل عام ، وان ذلك يرجع الى اسباب ليس اقلها تصرفات الشرطة المتجاوزة للحدود ، وهي تتأشد من يتحملون المسؤولية في جنوب افريقيا ان يعمدوا دون تأخير الى اقامة نظام سياسي يحظى بتأييد جميع أهالي جنوب افريقيا . وفي هذا الاطار ، لا يزال القضاء على الفصل العنصرى في جمهورية جنوب افريقيا بالوسائل السلمية هدفا اوليا في سياستنا . وتعتبر حكومة جمهورية المانيا الاتحادية "الأبرتهايد" تمييزا عنصريا وهي تدبنة اداة قوية . لقد طلب وفد بلادى الاشتراك في المناقشة الحالية لان جمهورية المانيا الاتحادية - باعتبارها عضوا بمجلس الامن في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ - قامت في ذلك الوقت بالاشتراك في صياغة اجزاء اساسية من القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وشاركت منذ ذلك الوقت بفعالية في السعي نحو تنفيذها باعتبارها عضوا في فريق الاتصال .

وللأسف لم ينفذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد طال انتظار اتخاذ اجراء لتنفيذه ، ويمكن لحكومة بلادي أن تتفهم المرارة التي تشعر بها الدول الافريقية . وتشارك ناميبيا في مشاعر خيبة الأمل بأنها لم تحصل على الاستقلال حتى الآن . وتري حكومة بلادي أن حق الشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال ينبغي أن يعترف به كما ينبغي اعطاله بصرف النظر عن أية مشكلة أخرى ، مع اننا ندرك أن هناك مشاكل هامة لا تزال باقية دون حل .

ان موقفنا بشأن مسألة ناميبيا كان دائما ولا يزال واضحا وثابتا . وقد أكدت حكومة بلادي مجددا في الماضي القريب موقفا القاطع المرة تلو الأخرى ، وأخيرا في ٢٨ أيار/مايو في بون ، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والعشرين لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ، عندما تناول وزير الخارجية غنشر تلك المسألة .

اننا نعتبر أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الذي لا غنى عنه لتسوية المسألة الناميبية . ونرى ، أن هذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن لناميبيا أن تحصل بموجبه على استقلال معترف به دوليا . ووفقا لذلك القرار ، ينبغي ألا تقوم بوضع دستور ناميبيا المستقلة سوى جمعية تأسيسية تشكل نتيجة انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف الأمم المتحدة .

ان التشكيل الوشيك لما يسمى حكومة مؤقتة ولمؤسسات أخرى هو اجراء انفردت باتخاذها جنوب افريقيا وبعد انتهاكا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فضلا عن ذلك ، فان حكومة جنوب افريقيا ليست مخولة أن تفوض مسؤولياتها عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية الى أي حزب سياسي في ناميبيا .

ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا ينص على أية حكومة مؤقتة تنشئها جنوب افريقيا ، وانما ينص بالأحرى على اجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف الأمم المتحدة . اننا نواجه بتطور من شأنه أن يؤخر اجراء هذه الانتخابات الحرة أكثر فأكثر . والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا ينص أيضا على عقد جمعية تأسيسية خارج نطاق التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة . ولذلك ، ينبغي أن ننظر الى عقد هذه الجمعية التأسيسية باعتباره خطوة رامية الى ابعاد الأمم المتحدة عن العملية المؤدية الى الحل . لقد دعت الأمم

المتحدة الى حل ديمقراطي يضع جميع المجموعات السياسية في ناميبيا أمام فرصة متساوية للمساعدة على تشكيل البناء السياسي لناميبيا المستقلة المستقبلية .  
اننا نشارك في النقد الذي أعربت عنه وفود عديدة خلال الأيام القليلة الماضية باعتبار أن التدابير التي يجري اتخاذها الآن هي أقرب ما تكون الى اعلان الاستقلال المنفرد . ومعنى هذا سلوك طريق يمس بصورة مباشرة دور الأمم المتحدة في مهمة حل المشكلة الناميبية .

ومن ثم ، فإن الخطط الدستورية لجنوب افريقيا لن تحظى بفرصة الاعتراف بها من قبل جمهورية المانيا الاتحادية ، بل أن حكومة بلادي تنظر اليها بقلق شديد . كما أنها تعتبر هذه التدابير الانفرادية لاقامة أجهزة دستورية ، وتفويض السلطة الحكومية في ناميبيا لاغية وباطلة وذلك في ضوء القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وخطة التسوية الغربية . وقد أوضحنا هذا فورا وبوضوح ، كما فعلت ذلك الدول الأخرى الأعضاء في فريق الاتصال .

وازاء ادعاء حكومة جنوب افريقيا أيضا الاعتراف بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، باعتباره الأساس الدولي الوحيد لتسوية المسألة الناميبية ، تناشد حكومة بلادي حكومة جنوب افريقيا أن تحترم التزاماتها المترتبة على ذلك القرار دون تأخير ، وألا تماوم في عملية التفاوض الحالية باجراء من جانب واحد مثل تشكيل حكومة مؤقتة .

ان تاريخ خطة ناميبيا التي وضعتها الأمم المتحدة تاريخ حافل بالمطالبات والمناشدات الموجهة الى حكومة جنوب افريقيا . ونحن ننظر الى التطور الأخير باعتباره محاولة خطيرة تقوم بها جنوب افريقيا لتجنب تلك المطالبات . انه يشير الى أنه بالرغم من كل عبارات التأييد لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) فان جنوب افريقيا لا تحبذ السير في طريق التسوية . وحتى نصل الى نتيجة قريبة ، علينا أن نقنع جنوب افريقيا بأن التوصل الى حل ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، ووفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، سوف يكون على المدى البعيد محققا للمصالح الحقيقية لجنوب افريقيا . ولهذا السبب ، نعتقد أن عمل فريق الاتصال لم يتم بعد وأن هناك امكانيات متاحة له لم تستفد بعد .

سوف تواصل حكومة جمهورية المانيا الاتحادية متابعة التطورات في ناميبيا باهتمام بالغ . وهي ان تفعل هذا ستواصل التشاور مع الأعضاء الآخرين في فريق الاتصال . ورغم هذه العقبات كلها لن تتوانى في بذل الجهود المشتركة معهم لتحقيق التنفيذ المبكر

( السيد لاوتنشلاغر ، جمهورية  
المانيا الاتحادية )

لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ونحن واثقون من أن تسمية المسألة النامبية بالوسائل السلمية ستكون أيضا لصالح الانفراج الاقليمي وخفض الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو وزير خارجية اندونيسيا ، سعادة السيد مختار كوسوما تاجا . انني أرحب به وأدعو الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد كوسوما تاجا ( اندونيسيا ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرب أولا عن تقديرنا الخالص لكم ولسائر أعضاء المجلس لاتاحة الفرصة لي للاسهام في المداوات العالية بشأن مسألة تحظى باهتمامنا البالغ جميعا . وان أهنتكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس ، أود أن أؤكد لكم بالغ احترامي لمهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسية المعروفة ، ولخصالكم التي ستكون خير عون بالتأكيد لجهودنا الرامية الى احراز تقدم ملموس صوب تحقيق استقلال نامبيا .

أود أيضا أن أشيد بوزير خارجية تايلند سعادة مارشال الجوسيديه سافتسيلا والى السفير كاسمري للطريقة الممتازة التي أدارا بها عمل المجلس خلال شهر أيار/مايو . ان جلسات مجلس الأمن هذه تتعقد بطلب من بلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، لتواجه مرة أخرى قضية هي أكثر القضايا استعصاء على الحل من قضايا انهاء الاستعمار التي يواجهها المجتمع الدولي . ومن الصعب فعلا أن أعبر بالكلمة عن حجم ومدى المحنة التي يتحملها شعب نامبيا الشجاع ولا يزال يتحملها بعد قرن من القمع والاستقلال الاستعماريين .

صحيح أن الحالة في نامبيا تمثل بجميع النواحي جميع السمات الشريرة للاستعمار التقليدي التي خبرها العديرون منا هنا في هذه القاعة بأنفسهم . على أن من الصحيح أيضا أن بعض العوامل التي تسهم في العبودية الاستعمارية العالية لنامبيا هي عناصر تمثل تحديا فريدا في نوعه لاحساسنا الجماعي بالعدالة والقيم الأخلاقية . وذلك لأنه في حالة نامبيا ، هناك أبعاد اضافية هي العنصرية المؤسسية والقمع العنصري ، والاستنزاف غير الشرعي للموارد الطبيعية ، والانتهاك المتفطرس لجميع المعايير المقبولة لارادة المجتمع الدولي .



ثم أن كفاح شعب ناميبيا من أجل الحرية والكرامة الانسانية قد أصبح في غضون العقود الأربعة من انخراط الأمم المتحدة في القضية ، مسألة أكبر كثيرا من مجرد قضية حق شعب ناميبيا نفسه غير القابل للتصرف والمعترف به دليا . ان انهاء الاستعمار في ناميبيا وكفالة نيلها الاستقلال والسيادة الوطنية ما فتئا لأكثر من ٢٠ عاما المسؤولية القانونية للمنظمة نفسها ، وهي مسؤولية لم يسبق لها مثيل وهي تمثل أمانة مقدسة في عنق كل الدول الأعضاء .

لقد مضى عامان تقريبا منذ آخر اجتماع للمجلس بشأن مسألة ناميبيا . وأثناء هذه الفترة ، شهد العالم محاولات وقحة مستمرة قام بها نظام بريتوريا لخلق عقبات وتلهيات جديدة بهدف اعاقا الاستقلال النامبيي . وبناء على ذلك ، نجد أن الحالة في ناميبيا وما حولها لاتزال حرجة ، وفرص التوصل الى حل سلمي قد تناقصت بالفعل .

ويبدو من الجلي لنا أن جنوب افريقيا لا تعترم بأي حال التعاون بحسن نية مع الأمم المتحدة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة نسا وروحا ، كما وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . والأوهام الباقية في هذا الصدد قد تبددت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، عندما أبلغ الأمين العام مجلس الأمن ، بعد جهود حميدة تتم عن التصميم ، أن جميع المسائل الرئيسية المعلقة في صدد القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) قد تم حلها ، وان تعنت جنوب افريقيا وحده هو الذي يقف في طريق استقلال ناميبيا . ومنذ ذلك الحين ، وتنفيذ الخطة موقوف ، بل ان بريتوريا قد ذهبت شوطا أبعد في جهودها الرامية الى تدمير هذه الخطة ، وفرض " التسوية الداخلية " على ناميبيا وترسيخ وجودها في الاقليم .

ولهذا ، فانه ليس من الواجب فحسب بل من المحتم على الأمم المتحدة عموما ، ومجلس الأمن على وجه التحديد ، أن يؤكد من جديد سلطتهما على ناميبيا ومسؤوليتهما الأساسية تجاهها ، وأن يتخذا تدابير عاجلة لكفالة تنفيذ خطة الأمم المتحدة فوراً وعلى نحو فعال ، دون أية تعديلات أو تحفظات أو شروط مسبقة .

وقد نتساءل : ما الذى يجعل جنوب افريقيا تشدد قبضتها غير الشرعية على ناميبيا ؟ ما هي العوامل التي تمكّنها من أن تعتمد أمام الضغط العالمي وأن تتجاهل وهي بمنأى عن العقاب ، جميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بناميبيا ؟ ما الذى يمكن بل ويجب فعله للتغلب على العقبات التي تجعل من خطة الأمم المتحدة مجرد حبر على ورق ؟

من الواضح أن الفكرة المهيمنة وراء استمرار احتلال ناميبيا غير الشرعي تكمن في الطبيعة المتأصلة لنظام جنوب افريقيا نفسه . انه نظام مرتدّ يقوم على نظام الفصل العنصرى البغيض الذي تعتبره الأمم المتحدة جريمة تسيء الى ضمير الانسانية وكرامتها . وهذا المذهب البغيض يطبق في ناميبيا أيضا ، حيث يزيد من سوء خصال الاستعمار المنفرة المتمثلة في القمع السياسي والاستغلال الاقتصادى والاذلال الاجتماعى .

ان لجوء بريتوريا د من رحمة الى استخدام القوة الوحشية هو عامل آخر يسهم في اطاله محنة العيش في ظل الاستعمار التي تتعرض لها ناميبيا . فالقوة العسكرية الضخمة التي تزيد عن ١٠٠ ألف جندي والتي وزّعت في أرجاء الاقليم ، لاتزال تبقي على الهيكل القمعي لاحتلالها غير الشرعي . والتجنيد الاجبارى للناميبيين في القوات المسلحة التابعة للنظام العنصرى وانشاء الجيوش القبلية مازالا مستمرين . وما هو أكثر ازعاجا التقارير الخاصة بالهجوم العسكرى الواسع النطاق الذى شنته جنوب افريقيا مؤخرا في شمالي ناميبيا والعدوان المتجدد على أنغولا . ان هذه التطورات توضح بالرغم من الادعاءات المخالفة لذلك ، أن بريتوريا لاتزال عازمة على اخضاع الشعب الناميبى واستخدام ناميبيا قاعدة انطلاق عسكرية لتنفيذ مخططاتها القمعية العدوانية ضد جاراتها ، دول خط المواجهة . بيد أن محاولات جنوب افريقيا المنتظمة لتشويه سمعة حركة التحرير الوطنية في ناميبيا ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ولتدميرها بالقوة العسكرية والأساليب الارهابية ، قد فشلت فشلا ذريعا . فسوابو ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى ، وجناحها العسكرى ، جيش التحرير الشعبى الناميبى ، مازالا يمثلان ، كحالهما طوال ربع القرن الأخير ، الزعامة المثالية لأبناء بلدهما في نضالهم الشجاع لتحقيق النصر النهائي .

وبصرف النظر عن الأهمية الاستراتيجية لناميبيا بالنسبة الى مخططات بريتوريا القائمة على الهيمنة على منطقة الجنوب الافريقي ، فهناك أيضا اغراء الثروة الاقتصادية الحالية والممكنة لناميبيا . فجنوب افريقيا العنصرية ، بالاضافة الى المصالح الاقتصادية الأجنبية والشركات عبر الوطنية ، قد حصلت عبر السنين على أرباح ضخمة عن طريق الاستغلال الجشع للموارد البشرية والطبيعية في ناميبيا ، منتهكة بذلك انتهاكا مباشرا المرسوم رقم ١ لمجلس ناميبيا وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ان وجود اليورانيوم والموارد الاستراتيجية الأخرى يضيف الى الحالة بعدا سياسيا آخر . ولهذا ، ما من شك في أن الجشع الاقتصادي والأفكار الضيقة عن المصالح الاقتصادية تمثل دافعا قويا لجنوب افريقيا وأصدقائها لتأخير تحرير ناميبيا الحتمي ، الى أطول مدة ممكنة .

ومحاولات بريتوريا الممعة لفرض " التسوية الداخلية " على الاقليم ، بما يتنافى مع قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) ، تشكل عاملا آخر للتأخير والتلهية غير المقبولين في صد العملية المفضية الى الاستقلال الحقيقي لناميبيا . وقد دعي مجلس الأمن مرارا وتكرارا الى شجب انشاء الأحزاب السياسية الزائفة وأنظمة الحكم العميلة في ناميبيا . ومع هذا ، فقبل أكثر من شهر بقليل ، قام النظام العنصرى بخطة جديدة لانشاء " حكومة مؤقتة " أخرى تشكل ما يسمى " المؤتمر المتعدد الأحزاب " العنصر التأسيسي الأكبر فيها . ان مجلس الأمن ومجلس ناميبيا ومكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، قد أدانوا جميعا هذه الحيلة الأخيرة معلنين انها لاغية وباطلة . ومع هذا ، ورغم رفض المجتمع الدولي بمجموعه لهذه الحيلة والفشل الكامل للمحاولات المماثلة في الماضي ، فان بريتوريا ماضية قدما في الاعداد الرسمي لحيلتها الأخيرة في ويندهوك في ١٧ حزيران / يونيه الحالي .

ان هذا العمل التعويقي المتعمد الأخير الذى تقوم به جنوب افريقيا لا يثبت سوء نيتها الأساسى فحسب وانما يجب أن ينظر اليه أيضا ازا خلفية ما يبىد ومن حصانة جنوب افريقيا الظاهرة أمام الضغط الدولي . وفي هذا السياق ، لا يسعني

الا أن أَلحظ انه بغض النظر عن أهدافها المعلنة ، فان سياسة الارتباط البنّاء المزعومة قد شجعت فعلا على تعنت بريتوريا . فبدلا من اقناع جنوب افريقيا بأن تخفف من تعنتها ، نجد ، على النقيض من ذلك ، أن هذه السياسة قد شجعت النظام العنصرى على تحدّيه المتعنت للشجب العالمى . وبالمثل ، فان ربط القضايا الدخيلة مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا ، باستقلال ناميبيا يشكّل عقبة جديدة في وجه تنفيذ خطة الأمم المتحدة . لا بد أن يكون من الواضح للجميع الآن أن محاولة تصوير ما هو أساسا مسألة انها استعمار على أنه صراع اقليمي أو قضية تنافس بين الشرق والغرب انما تمثل تشويها للحقائق يساعد بريتوريا أيضا على تحقيق مآربها .

وبعد سبعة أعوام طويلة من السخط المتعاظم لعدم تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، نتيجة للمناورات المستمرة والخطط الخادعة التي يقوم بها نظام الاحتلال غير الشرعى ، فان المجتمع الدولى يتوقع من مجلس الأمن أن يتصرف بحزم وصرامة من أجل التنفيذ الفورى لمقرراته التي اتخذت بالاجماع بشأن ناميبيا . والتردد في ذلك سيجرّ أخطر العواقب على السلم والأمن في الجنوب الافريقي وما وراءه .

لذلك فاننا نأمل ألا تكون مداوات المجلس الحالية وقراراته اللاحقة مجرد تكرر لاعلانات وبيانات مبدئية . بل ينبغي أن تسفر هذه الاجتماعات عن قرارات تنص أولاً على التنفيذ الفوري غير المشروط والكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بوصفه الأساس الوحيد المقبول دولياً لتسوية مسألة ناميبيا سلمياً ؛ ثانياً ادانة المحاولة الأخيرة التي قامت بها جنوب افريقيا لفرض سياسة الأمر الواقع على ناميبيا عن طريق اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ويندهوك واعتبار هذه المحاولة لاغية وباطلة ؛ ثالثاً رفض ربط استقلال ناميبيا بمسائل غير ذات صلة ودخيلة ؛ رابعاً ضمان حصول ناميبيا على الاستقلال الحقيقي مع الحفاظ على وحدة أراضيها وعدم المساس بتنميتها الاقتصادية .

ويرى وفدي أن هناك فائدة في تكليف الأمين العام باستئناف جهوده التي بدأها في وقت سابق ، ووضع اللمسات الأخيرة على ما تبقى من التفاصيل التي لا يزال يتعين حلها في اطار خطة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . بيد أن النتائج التي توصل اليها الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٦ حزيران /يونيه ١٩٨٥ توضح انه لم يطرأ أي تغيير على موقف جنوب افريقيا بشأن ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة ، وانها لم تقدم ردّها فيما يتعلق بالتفصيلات المتبقية بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، وان الصعوبات القائمة حالياً قد زادها تعقيداً انشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة . ومن هنا ، من الجوهرى لمجلس الأمن لدى تجديده ولاية الأمين العام أن يبعث في نفس الوقت بانذار واضح الى جنوب افريقيا مؤداه انها اذا أصرت على عرقلتها الرعناء لتنفيذ خطة الأمم المتحدة فانه لا يمكن تأجيل فرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق أكثر من ذلك .

ان المجتمع الدولي قد أظهر ما فيه الكفاية من الصبر ازاء تعنت وتصلب جنوب افريقيا . واذا كانت المرونة والتسامح يقابلان بالازدواجية والمراوغة ، فقد حان الوقت لأصدقاء جنوب افريقيا لأن يدركوا انه لا يمكن ردعها الا بتطبيق تدابير قوية وفعالة . واننا نتعشم ، بل نأمل أشد الأمل ، في أن تكون الفرصة لانتقال ناميبيا سلمياً نحو الاستقلال فرصة لاتزال في أيدينا . بيد أن ذلك لا يمكن ضمانه الا اذا أمكن ارغام

جنوب افريقيا على التخلي عن نهجها الحالي ، وفي نهاية المطاف احترام ارادة الغالبية الساحقة من البشرية التي تم الاعراب عنها ، وفي هذا مصلحة لجنوب افريقيا نفسها .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أشكر وزير خارجية اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو سعادة السيد هوميون رشيد شودي ، مستشار الشؤون الخارجية لبنغلاديش . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد شودي ( بنغلاديش ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : سيدى الرئيس ، يشرفني وأعضاء وفدى أن نشترك في هذه المناقشة الهامة . وأود أن أشكركم وأشكر الأعضاء الآخرين في المجلس على منحنا هذه الفرصة .

انني أشترك في هذه المناقشة بناء على الولاية التي أناطها بي وبزملائي الاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شهر نيسان / ابريل الماضي . انني أفعل ذلك أيضا لأؤكد من جديد تأييدنا الراسخ للشعب الناميبي البطل وتضامنا معه في كفاحه العادل والمشروع من أجل الحرية والاستقلال الوطني . وعلى الرغم من شواغلي الضخمة في بلادى ، في أعقاب الكارثة الطبيعية التي حلت ببنغلاديش مؤخرا وخلفت وراءها أبعادا هائلة من الموت والدمار ، فانني هنا اليوم للدفاع عن هذه القضية النبيلة التي تتعلق بالكرامة الانسانية وبالبشرية بوجه العموم .

اسمحوا لي ، سيدى ، بالنيابة عن وفد بنغلاديش وبالاصالة عن نفسي أن أهنيكم لتسنمكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران / يونيه . واننا لعلنا ثقة أن مداوات المجلس ، تحت القيادة الكفوة والرشيده لقائد فذ ينتمي الى بلد زميل غير منحاز ، سوف تحقق نتائج ملموسة وحاسمة نحو الاستقلال المبكر لناميبيا . وأود أيضا أن أسجل تقديرنا العميق الى وزير خارجية تايلند والممثل الدائم لها على الطريقة الرائعة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

بعد فترة تناهز عامين ، يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى ليستأنف النظر في الحالة في ناميبيا ، بناءً على مبادرة مشتركة من جانب أعضاء بلدان حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية . ان وجود عدد كبير هنا اليوم من وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز يمثل تجسيدا للأهمية القصوى التي توليها حركتنا لمسألة ناميبيا . وأود أن أسجل هنا أن الاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز الذي انفض مؤخرًا قد استعرض على نحو شامل الحالة في ناميبيا وحولها ، ودعا مجلس الأمن إلى العمل بطريقة حاسمة وفاقًا بالمسؤولية المباشرة الملقاة على عاتق الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا وإلى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا فورًا ودين قيد أو شرط .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة القانونية المسؤولة عن إدارة الاقليم ، وبنغلاديش عضو نشط فيها ، قد نظم سلسلة من الاجتماعات الاستثنائية العامة في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران / يونيو . وان الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في تلك الاجتماعات قد أرسيا الأساس اللازم للحل الناجح لمسألة ناميبيا . وعلى هذا فان مداولاتنا الحالية في مجلس الأمن ينبغي أن تسترشد بالنتيجة التي خلصت إليها اجتماعات نيودلهي وفيينا .

ان المناقشة الحالية لمجلس الأمن تجرى في لحظة تاريخية . إذ أن المجتمع الدولي سيحتفل في غضون بضعة أشهر بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . ويسجل هذا العام الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويحتفل أيضا شعب ناميبيا هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لانشاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثلة الشرعي الوحيد . وان مساهمة الأمم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار تلقى اعترافا عالميا ويتجلى هذا في زيادة العضوية في هذا المحفل العالمي الكبير الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عند تأسيسها . لذلك ، يتوجب علينا جميعا بذل كل ما في وسعنا لازالة آخر مخلفات الاستعمار من ناميبيا .

انها للأساءة أن نجد بعد عقدين تقريبا من قيام الأمم المتحدة بانها انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ان نظام بريتوريا العنصرى لا يزال محتفظا بوجوده غير الشرعى في ناميبيا ، عن طريق سياساته البغيضة المتمثلة في القمع والعنصرية والتمييز العنصرى القائم على سياسة " الابرتهايد " . لقد قتل وعذب وسجن وشرذ الآلاف من الناميبين لا لذنوب اقترفوه ، الا معارضتهم ممارسة الفصل العنصرى البغيض ، ذلك النظام الذى أدانته الأمم المتحدة مرارا بوصفه جريمة تسيء الى ضمير البشرية وكرامتها . ولا يسع المجتمع الدولى الذى تقع على عاتقه مسؤولية تاريخية عن حماية حقوق الشعب الناميبى أن يظل غير مكترث اذا سياسات القمع المتزايدة التى يمارسها نظام بريتوريا العنصرى . وفي مواجهة هذه المحنة ، أبدى الشعب الناميبى الصنديد شجاعة وتصميما يحتذى بهما ، وقد نال كفاحه من أجل الحرية والاستقلال الوطنى احتراماً وتأييداً عالميين .



ان بنغلاديش التي عانت طويلا من الاستعباد الاستعماري ، ودفعت ثمنها باهظا من أجل استقلالها ، من الطبيعي أن تقف الى جانب الشعوب المغلوبة على أمرها في جميع أنحاء العالم في نضالها العادل ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية . وان بنغلاديش ، اتساقا مع ايمانها الذي لا يتزعزع بميثاق الأمم المتحدة ، والتزامها الذي لا يحيد بالاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، قد أكدت مرارا الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير والحرية والاستقلال . ونحن موقنون تماما بحتمية انتصار هذا النضال العادل المشروع .

واستنادا الى هذا الموقف الراسخ القائم على المبادئ ، ما فتئت بنغلاديش تبذل كل جهد مستطاع من أجل النهوض بقضية استقلال ناميبيا . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن استقلال ناميبيا يمكن ، بل يجب ، أن يتحقق وفقا لخطة الأمم المتحدة لناميبيا - على النحو الوارد في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) - وهي الخطة التي تمثل الأساس الوحيد لانتقال الاقليم سلميا من الاستعباد الاستعماري الى الاستقلال . وما فتئت بنغلاديش تطالب دوما بتنفيذ هذه الخطة فوراً ودون شروط ، وما فتئت ترفض محاولات النظام الاستعماري المستمرة لربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا علاقة لها بالموضوع . ان استقلال ناميبيا هو مسؤولية دولية مقدسة لا يمكن أن ترتهن بحل مسائل دخيلة على خطة الأمم المتحدة .

قدّم المتكلمون الموقرون الذين سبقوني أثناء المناقشة الحالية وصفا نابضا بالحياة للكيفية التي يستمر بها نظام بريتوريا في تجاهل جميع قواعد القانون الدولي ومعايير السلوك المتحضر في ناميبيا . فما فتئ نظام الفصل العنصرى يعيق تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا مستخفاً بذلك استخفافاً واضحاً بالارادة الصريحة للمجتمع الدولي . والأدهى من ذلك أن ذلك النظام يبذل محاولات متكررة لدعم المؤسسات السياسية العميلة من خلال واجهة انتخابية بهدف فرض تسوية في ناميبيا ، منتهاكاً بذلك انتهاكاً واضحاً قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . وان بنغلاديش تدبّر وترفض محاولة نظام بريتوريا الأخيرة لفرض تسوية استعمارية جديدة في ناميبيا عن طريق

ما يسمى بالمؤتمر المتعدد الأحزاب ، واقامة ادارة عميلة في ناميبيا في ١٧ حزيران / يونيه . ومما يبعث على الاطمئنان أن نلاحظ أن المجتمع الدولي قد رفض بصوت واحد هذه المحاولة ، وأعلن أنها غير مشروعة ولاغية وباطلة . ومافتي نظام الفصل العنصرى يبذل جهودا دائبة لتحطيم السلامة الاقليمية لناميبيا ، ويقوم بعملية تفتيت منتظمة للاقليم وفقا للأنماط العرقية والعنصرية على أساس ما يسمى بسياسة الأوطان .

لقد شجبنا ورفضنا هذه المحاولات وأعلنا مرارا أن خليج والفيس وجزر بنغويين وغيرها من الجزر البحرية هي جزء لا يتجزأ من ناميبيا وانه ينبغي الحفاظ على السلامة الاقليمية لناميبيا . وبالمثل فان بنغلاديش تدبى قيام النظام العنصرى بالنهب المستمر والاستغلال العشوائى لليورانيوم الناميبى وغيره من الموارد الأخرى منتهكيا بذلك القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ولاسيما المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس ناميبيا . وتكرر بنغلاديش النداء الوارد في المرسوم والموجه لجميع الدول لاتخاذ الاجراءات التشريعية من أجل منع استغلال وتجهيز ونقل وتسويق الموارد الناميبية .

وللمحافظة على قبضته غير المشروعة على ناميبيا نجد أن نظام بريتوريا قد حوّل الاقليم الى حامية . وهو يقوم بوزع قواته المسلحة على نطاق واسع لفرض سيطرته على الاقليم ولحكم الشعب الناميبى عن طريق التخويف والقمع والارهاب . وقد تعرضت للقتل أو الادانة والسجن بدعوى ممارسة الارهاب ، أعداد لا تحصى من الناميبيين أثناء نضالهم المشروع من أجل تقرير المصير . ولا تحاول قوات الاحتلال قمع النضال من أجل التحرر فحسب وانما تقوم بمد أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار الى الدول المجاورة . والملاحظات التي قدمها ممثل النظام العنصرى لبريتوريا أثناء المناقشة الحالية هي دليل واضح على الفكرة الذميمة جدا القائلة بأن افريقيا هي عبء الرجل الأبيض . بأى حق يتكلم ذلك النظام عن نمو المنطقة وتنميتها ، في حين انه ينتهك انتهاكا صارخا جميع قواعد السلوك المتحضر ويسم المناخ الاقليمي معرضا للخطر السلم والأمن الدوليين ؟

نحن نشيد برؤساء دول خط المواجهة الذين تحلّوا ، في مواجهة هذا العدوان الذي لم يسبقه استفزاز وفي مواجهة الأعمال العسكرية المستمرة ، بأكبر قدر من ضبط النفس والمقدرة السياسية . ونشيد بقيادة سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا على تعاونها تعاوناً كاملاً في تنفيذ خطة الأمم المتحدة . فقد أبدت أقصى قدر من المرونة ، وأوضحت مراراً استعدادها لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار وقبول موعد يحدد سلفاً لوصول فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الذي سيبدأ في تسيير العملية الانتخابية بإشراف الأمم المتحدة . وقد أبدى الرئيس سام نجوما ، حتى في هذه المداولات الراهنة ، استعداداً لتقديم تعاونه في جميع الجهود الجادة التي تستهدف تحقيق تسوية تفاوضية . ونحن نهنته على بعد نظره وحكمته ومقدرته السياسية . ان بنغلاديش تؤمن إيماناً راسخاً بأن نظام بريتوريا ينبغي أن يعزل بطريقة فعالة . ومنذ استقلالنا فاننا لم نقم أي علاقة مع النظام العنصري في أي مجال من المجالات . وقد أيدنا باستمرار الضاداة بفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا على النحو الوارد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وقد بذلت بنغلاديش أثناء عضويتها في مجلس الأمن كل جهد ممكن من أجل التنفيذ الصارم الفعال لحظر توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا وفقاً لما يطالب به قرار مجلس الأمن ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) .

وانه لمصدر فخر لبنغلاديش أن يكون بمقدورها أن تقدم اسهاماً لدعم قضية ناميبيا . ونحن نولي أهمية خاصة لعضويتنا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وسوف نواصل القيام بدور فعال في جميع مداولاته وأنشطته . وقد حظينا بشرف تمثيل المجلس في مختلف الاجتماعات والندوات الدولية وكذلك في بعثاته ومشاوراته . وقد أسهمنا في حدود امكانياتنا المتواضعة في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا . وقد منا تسهيلات لتدريب الطلبة الناميبيين في بنغلاديش . وتقدّر بنغلاديش تقديراً عميقاً الثقة والاستئمان اللذين يولييهما المجتمع الدولي لها في العمل على مساعدة وتسهيل مهمة ممثل الأمم المتحدة الخاص في إطار فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لكي أسجل تقديرنا العميق للأمين العام الموقر على جهوده الدائبة المتفانية من أجل الاستقلال المبكر لناميبيا . ونود أن نؤكد له مرة أخرى تأييدنا المستمر وتعاوننا المخلص .

كما نهني رئيس مجلس ناميبيا بالوكالة ، ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ورئيس اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار ، والمفوض السامي لناميبيا على اسهاماتهم القيمة في دعم قضية استقلال ناميبيا ، ونجدد تعهدنا بتقديم كل تعاون ممكن لهم .

ان مسألة ناميبيا هي مثل من الأمثلة القوية على الفصول المحزنة في التاريخ الحديث . ان الأمم المتحدة ما فتئت مسؤولة مسؤولية فريدة عن الاقليم على مدى العقدين الأخيرين ، ولا يمكننا القبول بأية صيغة خارج اطار الأمم المتحدة .

وعشية الذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة ينهني علينا ان نضاعف جهودنا الجماعية لتحرير شعب ناميبيا من نير الاستعمار . ان نظام بريتوريا يجب افهامه انه لن يسمح له بالاستمرار اكثر من ذلك في انتهاك قرارات الامم المتحدة . ومن الواضح ان مجلس الامن يتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد . وفي الماضي استعرض المجلس الحالة بين وقت واخر ولكنه لم يتخذ طريق عمل قويا وحاسما . وقد شجع هذا نظام بريتوريا على تكثيف قمعته ووحشيتها في ناميبيا . لقد حان الوقت لينتقل المجلس على وجه السرعة ، بجميع الصلاحيات المخولة له وبجميع الموارد الموضوعة تحت تصرفه ، الى مرحلة التنفيذ العاجل لقراراته ومقرراته . ان خطة الامم المتحدة لناميبيا ، كما وردت في قرارى مجلس الامن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، تشكل الاساس الوحيد للتسوية النهائية الدائمة لمسالة ناميبيا ، ولا نطالب باكثر من تنفيذها التام وغير المشروط والعاجل .

واود ان اذكر هنا بان الامين العام الموقر اجرى ، تنفيذ لقرار مجلس الامن ٥٣٢ ( ١٩٨٣ ) المتخذ منذ سنتين تقريبا ، مشاورات مع الاطراف المعنية مباشرة ، واكد في تقاريره الاولى ، ان جميع القضايا المتعلقة ذات الصلة بقرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) حسمت باستثناء اختيار النظام الانتخابي . وفي اخر تقرير للامين العام ( S/17242 ) اكد هذا وبين مرة اخرى انه بسبب تشبث جنوب افريقيا بقضية خارجة عن الموضوع تماما ودخيلة ، لم يتسن له البدء في تطبيق خطة الامم المتحدة . وفيما يتعلق بمسالة النظام الانتخابي ، اهدت زعامة سوابو المرونة والتفهم بينما احجم نظام بريتوريا حتى عن تقديم ارائه الى الامين العام . ان وفدى يشاطر تماما الامين العام ملاحظاته الختامية عندما حث جميع المعنيين على :

" بذل جهد متجدد وحازم للتعجيل بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥

( ١٩٧٨ ) لكي يتمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير

المصير والاستقلال دون مزيد من التاخير " . ( S/17242 ، الفقرة ٤٨ )

وفي ظل الظروف الراهنة يعتقد وفدى بشدة ان على المجلس ان يؤكد من جديد التزامه بخطة الامم المتحدة وان يكلف الامين العام باجراء المزيد من المشاورات مع الاطراف المعنية مباشرة بهدف وضع اللامسات الاخيرة لنظام انتخابي لاجراء الانتخابات في ناميبيا تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة حسبما نص عليه قرار مجلس الامم ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا بد من ان يقال للنظام العنصرى ، بوضوح وبصورة قاطعة ، ان عليه ان يتعاون تعاوننا تاما مع الامين العام ، وان اية محاولات اخرى يبذلها لاعاقة تنفيذ خصه الامم المتحدة ستجبر المجلس على النظر في فرض جزاءات شاملة والزامية ضده بموجب الفصل السابع من الميثاق . ويجب ان يبقى المجلس المسالة قيد نظره ليجتمع ، دون تاخير لاتخاذ الخطوات الملائمة اذا استمر نظام الفصل العنصرى في بريتوريا في اعاقته .

ختاما اود ان اؤكد ان الكرامة الانسانية هي الضحية في ناميبيا . وان ممارسة الفصل العنصرى البغيضة لا تتناقض مع قيم الحضارة المعاصرة فحسب بل ومع تعاليم جميع الكتب المقدسة والاديان . لذلك فان كل اولئك الذين يساعدون ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، في استمرار سياسة الفصل العنصرى او يسمحون باستمرارها ، انما يطبعون وصمة عار لا تمحى على تاريخ حضارتهم هم ويخرقون قوانين الكتب المقدسة ذاتها التي يهتدون بها ، واود ان احث تلك الحكومات على تجاوز حدود المعالجة الفكرية الزائفة لتدرك ان ما ينطوى عليه الامر انما هو قضية اخلاقية . وفي هذه الايام عندما تستطيع البشرية ان تفخر - عن حق - بانجازاتها في شتى الميادين ، لا مجال لاذلال الانسان على يد الانسان . ويحدونا صادق الامل في ان مجلس الامن سيقر ، اثناء المناقشة الحالية ، طريق عمل ثابتا وحاسما دون مزيد من الابطال من اجل ان يبزغ فجر استقلال ناميبيا . واشيد بالروح التي لا تهزم لشعب ناميبيا المضطهد الذى يخوض نضال تحرر لمائة عام . ونحن مقتنعون بان هذه الروح ستنتصر في مستقبل ليس ببعيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر مستشار الشؤون الخارجية

في بنغلاديش على الكلمات الطيبة التي وجهها الي .

- المتكلم التالي وزير خارجية نيكاراغوا ، سعادة الاب ميغيل ديسكوتو بروكمان ارحب به وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ان قراركم ، سيدي ، بأن تترأسوا شخصيا هذه السلسلة من الاجتماعات التاريخية لمجلس الأمن وهو يناقش مرة اخرى مسألة ناميبيا ليعبر عن الالوية العليا التي توليها ترينيداد وتوباغو لهذه المسألة الحساسة الطحة ، مسألة استقلال ناميبيا التام . ان ترينيداد وتوباغو ، وهي بلد كاريفي يشكل جزءا من اسرة امريكا اللاتينية الكبرى ، تسير على نهج مبادئ عدم الانحياز . واذا اضفنا الى سياسة دولتكم هذه حنكة سعادتكم وخبرتكم الشخصية فلا يمكننا ان نتوقع سوى ان تفضي أعمال المجلس الى قرارات مضمونية تعود بالفائدة على الشعب الناميبى . وانه ليسر وفد نيكاراغوا ان يكرر اعلان تعاونه الكامل معكم .

هل لي ان احيي ايضا زملائي الذين يدلل حضورهم على الأهمية التي تعلقها حركتنا على هذه القضية ؟

تشارك نيكاراغوا في هذه المناقشة لسببين : الأول اننا نمثل للاتفاقات المنصوص عليها في خطة العمل المعتمدة في الاجتماع الوزارى غير العادى المعنى بناميبيا المعقود في نيودلهي في نيسان / ابريل ١٩٨٥ ، والثاني ، ان اشترانا يبرز حقيقة ان شعبنا وحكومتنا يقفان كلية الى جانب شعب ناميبيا الشقيق والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الشرعى الوحيد ، ويلتزمان بقضيته في نضاله من أجل التحرر الكامل لناميبيا .

اننا نفهم قضية شعب ناميبيا وحارسه المنيع سوابو ونتضامن معهما وندعمهما ونتشاطر معهما تجربة البزوغ من نضال شاق ودموى من اجل التحرر الوطنى يخاض ضد جيش متحكم فرضه عدو مشترك سواء كان اسمه بوتها او سوموزا . ونشاطر شعب ناميبيا نفس المثل ، ونفس التعطش للعدالة ، ونفس التوق الى السلم . ونتطلع الى ذلك اليوم في المستقبل القريب الذى نحى فيه اعضاء سوابو وهم يحتلون في هذا التجمع العظيم للأمم المقعد الخاص بدولة ناميبيا المستقلة استقلالا كاملا .

ويمثل عام ١٩٨٥ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور الاعلان الخاص  
بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين  
لانشاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وفي هذه المناسبة ينبغي ان  
نحتفل بهذين الحدثين التاريخيين باجراء عطية تقييم جدى لما انجزناه للشعب  
الناميبي خلال تلك الاعوام ، حتى نؤكد عن طريق هذا التقييم تاييدنا المتجدد لمبادئ  
منظمتنا ونسرع بالعطية الرامية الى تحقيق الاستقلال التام لناميبيا .

اننا نحتفل ايضا بالذكرى السنوية الاربعين لايقاع الهزيمة بالفاشية في  
اوروپا بعد نضال من اجل خير العالم باسره . ومن الواضح ان الصورة الفاشية البغيضة  
لم تزال تماما ان نظام الفصل العنصرى البغيض في جنوب افريقيا يمثل ممارسة ضحيتها  
هو شعب ناميبيا والشعب الحقيقي لجنوب افريقيا . ومن المثير للسخرية ان يحصل هذا  
النظام على تاييد بعض الذين يدعون شرف الاشتراك في هزيمة الفاشية بصورة حاسمة  
منذ اربعين عاما .

وبعد حوالي مائة عام من الاحتلال الاستعماري لا ينبغي ان تبقى ناميبيا جرحا  
استعماري داما في قارة افريقيا التى شقت طريقها نحو الحرية . ان عدم الامتثال لقرارات  
الجمعية العامة ومجلس الامن من جانب عدد قليل من البلدان وجنوب افريقيا وحلفائها  
والانتهازية التي يمارسها بعض المستثمرين الاجانب ، يجب الا يسمح لهما بان يؤديا  
الى السخرية المستمرة ، دون عقاب ، من ميثاق الامم المتحدة ومبادئ النظام القانوني  
الدولي للامم المتحدة .

وفي ١٨ نيسان / ابريل الماضى انشا نظام جنوب افريقيا العنصرى " حكومة مؤقتة "  
حتى يضمن ان تبقى ناميبيا معتمدة على هذا النظام وتحت سيطرته . ان هذه المحاولة  
التي ترمي الى تحدى ارادة الشعب الناميبي ، والتاييد الذى يقدمه المجتمع الدولي  
لكفاح هذا الشعب وطلبعته سوابه من اجل الاستقلال الكامل ، انما تؤكد مرة اخرى  
ان جنوب افريقيا ليست مستعدة لانها اخضاع ناميبيا . والواقع ان نظام جنوب افريقيا



يخشى من انه اذا ما اعطى الشعب الناميبي فرصة التعبير بحرية عن ارادته وعن رغبته في اختيار زعمائه فانه سيختار سواهم ، وهذا امر سيؤدي الى القضاء نهائيا على الفصل العنصرى والاستعمار من ناميبيا .

ان التدابير الانفرادية التي تتخذ بتشجيع جنوب افريقيا في ناميبيا - على غرار ما هو مألوف في الأنظمة الاستعمارية - الجديدة انما تستهدف تقوية نظام الفصل العنصرى البغيض واضفاً الطابع المؤسسي عليه . ان هذه المحاولات والاهداف الحقيقية لهذا النظام لا بد وان تؤدي بالمجتمع الدولي الى استنتاج لا يمكن تجنبه وهو ان الحكومة المؤقتة المزعومة و " الارتباط البناء " الذى يعتدح دائما ، ليسا سوى تكتيكات معطلة تؤدي الى مواصلة انكار حقوق الشعب الناميبي ، والى تحويل المجتمع الدولى الى شريك في الاهداف التي يسعى اليها النظام العنصرى في بريتوريا وحلفاؤه . ينبغى لهذا المجلس ان يدين ، بطريقة حازمة وواضحة ومشددة ، تلك المحاولات الزائفة التي يقوم بها اولئك الذين يدعمون الفصل العنصرى داخل وخارج جنوب افريقيا .

هذه الحقائق ، والموقف العسكرى الجديد الذى وصف بانه سياسة " القبضة الحديدية " التي تفرضها جنوب افريقيا على شمال ناميبيا ، والتعبئة العسكرية الضخمة التي تقوم بها جنوب افريقيا في جنوب انغولا - وهو اقليم تحتله جنوب افريقيا احتلالا غير شرعي - تعتبر عناصر تشكل الحالة الدائمة غير المستقرة في المنطقة ، وتمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين . ان سبب هذه الحالة يكمن في جنوب افريقيا وحلفائها وفي مؤيدى ذلك النظام ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة . انهم ينوون ان يمارسوا في تلك المنطقة نفس الاليات التي تستخدمها الامبريالية في مناطق اخرى لاشاعة عدم الاستقرار وعدم الامن ولابقاء بلدان العالم الثالث معتمدة عليها وتحت سيطرتها .

ان اوجه التشابه بين الحالة في الجنوب الافريقي وامريكا الوسطى ، لا يمكن انكارها . ففي كلتا المنطقتين تحاول الامبريالية منع البلدان من حق تقرير المصير ، والحيلولة دون ظهور بلدان مستقلة غير منجزة ، مستقرة فيهما . ولهذا السبب فانها

تعتمد الى تعزيز الروح العسكرية في الدول المجاورة وتستخدم اراضيها لانشاء وتمويل وتسليح وقيادة عصابات من الخونة المحليين والعناصر المرتزقة التي تستخدم تلك القواعد لقتل السكان المدنيين وتدمير البنيات الاساسية الاقتصادية ، وبث الالغام في الموانئ والتشجيع على ارتكاب احداث مثل التي وقعت في كابندا ، والقيام باعمال ارهابية تحت ذريعة اقامة احزمة صحية لتعزيز ما يطلق عليه الامرياليون عبارة " مصالحهم الحيوية " ولكن هدفهم الوحيد هو الاطاحة بالحكومات الشعبية حتى وان كانت هذه الحكومات قد ظهرت من خلال عطيات انتخابية لا يمكن التشكيك في نزاهتها .

ان الشعب الناميبي وشعوب دول خط المواجهة تعرف اعداءها الحقيقيين وتعرف مدى قوتهم وان محاولة اقامة الحركات الديمقراطية الدولية المزعومة لن تنطلي على احد ، فهي تتكون من نفس الخونة ويدعمها نفس الاعداء ، وكما قال اخانا سام نوجوما ، فان هذه الحركات جزء من نفس المشكلة ويجب القضاء عليها . انها مسالة وقت فقط ، وعندما يحدث ذلك سيصبح هؤلاء الخونة ومعلومهم في طي النسيان . وفي استجابة حقيقية وواجبة ، عقد المكتب التنسيقي لبلدان عدم الانحياز اخيرا اجتماعا في نيودلهي على مستوى الوزراء لبحث هذه الحالة . وتؤيد نيكاراغوا جميع النقاط التي وردت في الاعلان الختامي وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في هذا الاجتماع .

ان حضوري امام هذا المجلس في هذا الوقت العصيب الذي تمر به بلادى انما يؤكد الاهمية الخاصة التي توليها نيكاراغوا لاجتماعات مجلس الامن ، التي تعتبر جزءا اساسيا من برنامج العمل . ونأمل ان يتخذ المجلس الان قرارات محددة يمكن ان تعالج بفعالية قضية الاستقلال الكامل لناميبيا .

وتعتبر نيكاراغوا دائما ان الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة ، يتحملان مسؤولية لا يمكن التملص منها ، بالنسبة لناميبيا . وتعتبر نيكاراغوا أن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذي يرمي الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا هو الأساس الوحيد للتسوية السلمية لهذه المشكلة .

وان أعضاء مجلس الأمن - ولا سيما الأعضاء الدائمون الغربيون ، الذين يواصلون دعم نظام بريتوريا - تقع عليهم مسؤولية خطيرة هي مسؤولية اتخاذ تدابير فعالة تؤدي الى تنفيذ الخطة الواردة في ذلك القرار بحذافيرها تنفيذا فعالا وفوري دون شروط مسبقة . وما برحت نيكاراغوا ترى أنه ينبغي لهذا المجلس أن يطبق التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق بغية ضمان الامتثال لأوامره ، وتحت نيكاراغوا أعضاء المجلس على أن يقرروا ذلك هذه المرة .

ولا بدّ من مطالبة حكومة الولايات المتحدة بالكف عن اتباع سياستها المسماة خطأ سياسة " الارتباط البناء " مع جنوب افريقيا ؛ وهي سياسة أعادت سوابغ نفسها تسميتها عن حق حين أسمتها سياسة " الارتباط الهدام " . ولا بدّ لنا أيضا أن نصر - كما تصر نيكاراغوا بكل ثقل سلطتها الأدبية - على أن تكف الولايات المتحدة عن اللجوء الى استخدام حرق النقض في هذا المجلس ، لأن غرضها الوحيد من ذلك هو الدفاع عن الجريمة والاستهزاء بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وبأحكام محكمة العدل الدولية ، وكلها أعلنت أن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا احتلال غير شرعي .

وعلى الرغم من أنني لم آت الى هنا في هذه المناسبة لأتكلّم عن نيكاراغوا ، الا أنه يستحيل علي أن لا أذكر مدى تشابه السلوك الامبريالي ضد شعب نيكاراغوا وبقيّة شعوب أمريكا الوسطى مع الممارسات والسياسات الامبريالية في الجنوب الافريقي . ولن تستطيع الولايات المتحدة ، دون أن تصحح هذه السياسات التي لا تحظى بأى تأييد من جانب المجتمع الدولي أو شعب الولايات المتحدة ، أن تكتسب السلطة الأدبية التي تمكنها من الاشتراك في الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء هذه المنظمة . والى أن تصبح ناميبيا حرة ومستقلة وغير منحازة سيبقى ضوء الشك مسلطا على أسس هذه المنظمة ومقاصدها وأهدافها .

وتتحمل بعض الدول الغربية الحليفة للولايات المتحدة ، والتي مارست في الماضي بطريقة أو بأخرى سياسات مماثلة تجاه جنوب افريقيا ، مسؤولية مماثلة . فما تعنتت حكومة جنوب افريقيا ورفضها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، وفطرتها وقيامها بناورات واضحة الا نتيجة للتأييد المستمر والاجراي الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة الحالية لنظام بريتوريا المقيت .

ويجد ربنا أن نذكر بأن حكومة الولايات المتحدة الحالية هي التي قامت لصالح جنوب افريقيا ، وبعد أن أحرز بعض التقدم في المحادثات بشأن منح الاستقلال لنايبيا ، باختراع ذريعة وجود القوات الكوبية في أنغولا والمطالبة بانسحابها كشرط مسبق لمنح الاستقلال للشعب النامبي . وقد رفض المجتمع الدولي هذا الربط بوصفه باطل وزائف . ولم يعد هناك من يواصل التمسك بهذا النهج سوى بريتوريا وحلفاؤها في واشنطن . ان هذا النهج يتناقض مع السياسة البنائة والمرنة بحق التي تنتهجها سوابو ، والموجهة بصورة مباشرة نحو ايجاد حل سلمي ، وكذلك مع البرنامج السياسي الذي قدمه رئيس جمهورية أنغولا الشعبية الى الأمين العام . وقد حظي كل منهما على التأييد الراسخ من جانب حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي بأسره . كما أنهما كشفا الحجاب عن الحجج الواهية التي استخدمتها حكومة ريغان وجنوب افريقيا بغية مواصلة سيطرة الأخيرة الاستعمارية على ناميبيا ، أو محاولة الاستعاضة عنها باستقلال مشين .

واسمحوا لي أن أعرب عن تحيات التضامن الحارة والأخوية للرفيق سام نجومبا ، رئيس سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب النامبي ، وطلبة نضاله الأكيدة . ومناسبة مرور ٢٥ عاما على بداية الكفاح الراسخ الذي تشنه سوابو من أجل الحرية والاستقلال ، يود شعب نيكاراغوا وحكومتها الثورية أن يبعثا الى شعب ناميبيا المكافح والى قيادة سوابو ومناضليها والى جيش تحريره الشعبي ، برسالة خاصة مفعمة بالتشجيع والأمل . انني أرجو من السيد نجوما أن ينقل الى شعب ناميبيا اشاداتنا المتواضعة بالاشقاء الذي سقطوا في الكفاح ؛ وان أرواحهم لم تذهب سدى . ففي يوم من الأيام ستصبح ناميبيا حرة . واننا نمد يدنا الى الرفيق نجوما للتأكيد من جديد على التزامنا الراسخ بقضيته : أى التعجيل بتحقيق الاستقلال التام لنايبيا .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أشكر ممثل نيكاراغوا على الكلمات

الرفيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو وزير العلاقات الخارجية لأنغولا ، سعادة السيد الفونسو فان دونن . أرحب به وأدعوه الى شغل المقعد المخصص له على طولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فان دونن ( أنغولا ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : انه لمن دواعي الشرف العظيم أن يتاح لي مخاطبة هذا المجلس وأن أعرب ، بالنيابة عن حكومة جمهورية أنغولا الشعبية ورئيسها ، فخامة الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس ، عن تحياتنا الصادقة لجميع الحاضرين في هذه القاعة ، والمجتمعين ببناء على طلب الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز للنظر في الحالة السائدة في الجنوب الافريقي ، حيث يمثل أفطع نظام ، نظام الفصل العنصرى ، خطرا شديدا على السلم والأمن الدوليين ، وذلك بتعريضه الملايين من السود لأبشع أنواع الذل والقهر ، وباحتلاله غير الشرعي بقوة السلاح الاقليم الدولسي لناميبيا ، الذى يشن منه اعتداءاته على الدول المستقلة وذات السيادة في المنطقة .

ويسعدنا ، سيدى الرئيس ، أن نرى على مقعد رئاسة مجلس الأمن مثلا لبلد ترتبط معه جمهورية أنغولا الشعبية بعلاقات ودية . ان صفاتكم الدبلوماسية البارزة وخبرتكم الواسعة سوف تتجحان ، دون شك ، في اعطاء المداولات في هذه السلسلة من الاجتماعات روح الجدية والرشاد التي تتطلبها الحالة السائدة في الجنوب الافريقي ، حيث تكتسي الجولة التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى المجرم لزعة استقرار حكومات الدول المجاورة والاطاحة بها ، أبعادا مفرقة وشريرة ، بالرغم من القرارات والادانات الكثيرة الصادرة عن المجتمع الدولي ، بما في ذلك الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية .

نود أيضا أن نقدم الى الامين العام ، سعادة السيد خافيير بييريز دي كويبيار  
تقديرنا الحار وامتناننا للجهود القيمة التي لا تكل ، التي يبذلها منذ انتخابه لقيادة الامم  
المتحدة ، لتحقيق تسمية سلمية للمشاكل الدولية التي تواجه منظماتنا .

تتسم الحالة الدولية الراهنة بمصادر توتر متعددة في جميع انحاء العالم . وفي  
هذا الاطار فان الموقف في الجنوب الافريقي - رغم ما يدعى من احراز تقدم ما فيه - قد تدهور  
بشكل خطير مؤخرا ، ليس فقط بالنسبة لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، وانما ايضا لشعوب  
بلدان اخرى ما فتئت تعاني من ويلات وآثار الحرب التي يشنها نظام جنوب افريقيا العنصرى ،  
بل وايضا للبشرية كلها ، لان استمرار سياسة الفصل العنصرى ، بما لها من آثار وما يتخذ  
لتعزيزها من اجراءات ، من شأنه أن يرتب على الصراع والتوتر الحاليين عواقب لا يمكن التنبؤ  
بها .

والواقع ان نظام الفصل العنصرى ، والاحتلال غير المشروع لناميبيا ، واعمال  
العدوان التي يمارسها النظام العنصرى ضد دول اخرى في المنطقة ، انما هي جوهر مسألة  
الجنوب الافريقي . ومن الواضح تماما أن اعادة السلم الى المنطقة تتطلب تحقيق استقلال  
ناميبيا والقضاء على نظام جنوب افريقيا العنصرى . ولهذا ، نرى ان الحالة في الجنوب  
الافريقي ينبغي أن تكون مركز الاهتمام الكبير خلال السلسلة الحالية من الجلسات ، وذلك  
حتى يجد المجلس أكثر الوسائل فعالية وأكثر الحلول عدلا لتسوية مشاكل المنطقة ، وفقا  
للقرارات العديدة التي اتخذتها هذه المنظمة ، لاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .  
فهذا القرار ، بعد مرور سبع سنوات على اصداره ، لا يزال باقيا دون تنفيذ ، رغم  
طابعة الطزم . وهذا الموقف ليس نتيجة لتصلب النظام العنصرى في جنوب افريقيا فحسب ،  
وانما ايضا لتواطؤ دول غربية معينة تمارس سياسات حليفة ومرضية لنظام الفصل العنصرى .  
وتتضمن تلك السياسات ، " الربط " الذى ابتدعته حكومة الولايات المتحدة بهدف وحيد هو  
تأخير أو حتى منع التنفيذ التام الفعال للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

يتضمن قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الاساس القانوني والسياسي لحل مشكلة  
استقلال ناميبيا ، وقد تم اعتماده بالاجماع . وينبغي التذكير بأنه وفقا لأحد مبادئ الميثاق ،

تلتزم الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالقيام بحسن نية بالتزاماتها الواردة في ذلك الميثاق . وهذا يعني أن التنفيذ التام والكامل للقرار المتعلق بهذه المسألة يعد جزءاً من المسؤولية الاكيدة لجميع الدول . وفي هذا الاطار ، من غير المقبول وضع عناصر غربية على هذا القرار ، ومن ثم كانت هذه العناصر مرفوضة رفضاً قاطعاً من جانب المجتمع الدولي كله .

ولهذا ، رفض مجلس الامن بقراره ٥٣٩ ( ١٩٨٣ ) جميع محاولات جنوب افريقيا لربط استقلال ناميبيا بأموغربية مثل انسحاب القوات الكوبية الأمية من جمهورية أنغولا الشعبية ، هذه القوات التي يتفق وجودها تماما مع المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ويخضع تماما للاختصاص السيادة لأنغولا .

ان الغطرسة التقليدية التي تتصرف بها حكومة جنوب افريقيا العنصرية التي ترفض الالتزام بقرارات الامم المتحدة ، تشجع عليها دون شك سياسة الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالجنوب الافريقي . وآخر مظهر هذه السياسة فكرة " الارتباط البناء " وهي لا ترمي إلا الى استمرار استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا بواسطة مصالح اقتصادية أجنبية ، وذلك في تحد للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . كما ترمي ايضا هذه السياسة الى دعم الالية العسكرية العدوانية لنظام بريتوريا بتشجيعها على استمرار احتلالها لناميبيا ومواصلة اعمال العدوان والتخريب التي تقوم بها ضد الدول المجاورة .

ورغم استخدام جنوب افريقيا بشكل دائم ومتزايد للقوة والتهديد باستخدامها فسي الحرب غير المعلنة التي تشنها ضد أنغولا لأكثر من عشر سنوات . فان حكومة أنغولا الشعبية ، ايماناً منها بمبادئها واحترام ميثاق الامم المتحدة ، قدمت دليلاً كافياً على مرونتها السياسية والديبلوماسية وعلى حسن نيتها وذلك باسهامها بشكل ايجابي في السعي الى اقامة سلام عادل ودائم في الجنوب الافريقي .

لقد أبدت جمهورية أنغولا الشعبية استعدادها لاجراء مفاوضات شاملة واقعية لانتهاء حالة التوقف في معالجة مشكلة ناميبيا ، وذلك بغية ضمان الاستقلال العاجل للشعب النامبي . لقد اقترحت برنامجاً لخفض عدد القوات الكوبية في اراضينا . والملاح الرئيسة لهذا البرنامج كما يلي : اولاً ، استكمال انسحاب قوات جنوب افريقيا من اراضي جمهورية أنغولا

الشعبية ، وممارسة قوات جمهورية أنغولا الشعبية المسلحة للسيطرة على الحدود الانغولية ؛  
ثانيا ، قيام جنوب افريقيا رسميا باعلان التزامها بضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥  
( ١٩٧٨ ) بشأن استقلال ناميبيا ؛ ثالثا ، ابرام اتفاق لوقف اطلاق النار بين جمهورية  
جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) ، الممثل الشرعي  
الوحيد للشعب النامبي ؛ رابعا ، توقيع اتفاق دولي - تحت رعاية مجلس الامن - بين  
حكومات جمهورية أنغولا الشعبية ، وجمهورية جنوب افريقيا ، وجمهورية كوا ، وممثل منظمة  
سوابو ، يحدد الواجبات الطقاة على عاتق كل من الاطراف لضمان استقلال ناميبيا ، وتوفير  
الضمانات اللازمة لأمن جمهورية أنغولا الشعبية وسلاتها الاقليمية .

ان الوفاء بهذه المتطلبات سوف يكون خطوة كبيرة صوب ممارسة الشعب النامبيسي

لحقه غير القابل للتصرف في الاستقلال ، وصوب احلال السلم في المنطقة .

ومع ذلك رغم جهود جمهورية أنغولا الشعبية ودول خط المواجهة الاخرى وحسن  
نيتها ، لا يزال موقف جنوب افريقيا معاديا للمجتمع الدولي . ويمكن من اتخاذ هذا الموقف  
التواطؤ والدعم من جانب دول غربية معينة تقع عليها مسؤولية مباشرة عن الموقف الصعب  
السائد في الجنوب الافريقي ، وسياسة ارهاب الدولة التي يمارسها النظام العنصرى في  
جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة .

ان عدم صدق النظام العنصرى في بريتوريا في السعي الى حل حقيقي والى احلال  
السلم في المنطقة ، بيد وجليا بشكل متزايد . وبينما كانت حكومة أنغولا تبدى حسن نيتها  
المعهود ، وتتفاوض مع حكومة جنوب افريقيا على عقد اجتماع على المستوى الوزارى ، كانت  
الالة العسكرية العدوانية لبريتوريا تخطط منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، بتوجيه من  
الماجر جنرال لينبرغ رئيس القوات الخاصة ، عطية أرغون الرامية الى تدمير مجمع نפט مالونغو  
في اقليم كابندا .



لقد كانوا يتصورون أنه بحقد ورهم بهذه الطريقة أن يرغموا حكومة أنغولا الشرعية على الاذعان لهم وللعصابات العميلة للاتحاد الوطني لا استقلال أنغولا الكامل التي كانت ستعزى اليها العطية لو أنها نجحت .

ومن أجل تنفيذ هذه العطية الآتية ، تم اختيار فريق من القوات الخاصة التابعة لبريتوريا ينتهي الى الفرقة الأربعين للقوات الخاصة التابعة للقوات المسلحة في جنوب افريقيا التي تدرب في خليج سالدها ، في مقاطعة كيب . وكان يقود هذا الفريق من القوات الخاصة لجنوب افريقيا النقيب وين بيتروس دوتوا ، الذي كانت قد قبضت عليه قوات أنغولا الدفاعية . ولا يسمعا الا أن نلاحظ أن للنقيب وين دوتوا سجل ارهابي طويل ، وانسه قد اشترك في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، في تدمير الجسر القائم على نهر غيرول فسي مقاطعة نامبي ، كما أنه اشترك في ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، فيما حدث من أفعال في كاهاما وفي أحد الاعتداءات على مدينة مابوتو ، وهي عاصمة جمهورية موزامبيق الشقيقة . وبعد أن انتهت من التدريب في خليج سالدها الواقع على بعد أكثر من ألفي كيلومتر في مدينة كابيندا ، توجهت المجموعة الارهابية التابعة لجنوب افريقيا والمؤلفة في تسعة عناصر صوب مدينة كابيندا في ١٣ أيار/مايو على متن سفينة تحمل اسم "جوين زونده" التي هي من صناعة اسرائيلية ، ووصلت ليلا في ٢٠ أيار/مايو . الا أنه في يوم ٢١ أيار/مايو في الساعة ١٧/٠٠ ، عندما كانت تنتظر غروب الشمس لتنفيذ هذه الخطة الآتية ، اكتشفت دورية تابعة لجيش أنغولا الشعبي العصاة الارهابية التابعة لجنوب افريقيا ، مما أسفر عن مقتل ارهابيين من الأعداء والقبض على قائد المجموعة .

وفي تواز مع عطية أرغون الفاشلة ، فقد سجلنا في الآونة الأخيرة تصعيدا للأعمال العدوانية التي تشنها جنوب افريقيا على جمهورية أنغولا الشعبية .

فأثناء شهرى آذار/مارس ، ونيسان/ابريل ، تغلغلت طائرة نقل تابعة لجنوب افريقيا من طراز هيركوليز سي - ١٣٠ ، في انتهاك جديد للمجال الجوي لجمهورية أنغولا الشعبية ، في أراضيها واتجهت صوب مقاطعتي لوندا نورت ومالانفي ، وأنزلت على أربع مراحل حوالي ٨٠ طنا من المعدات العسكرية لتعزيز قواتها التكميلية ، ألا وهي عملاء

الاتحاد الوطني لا استقلال أنغولا الكامل . وقد عثرت قوات الدفاع الأنغولية بالفعل على حوالي ٤ طنا من تلك المعدات التي تم انزالها في ١٩ و ٢٧ نيسان / ابريل ، في محافظة مالنغي . فضلا عن ذلك ، في أعقاب هذه المحاولة التخريبية الفاشلة ، فقد سجلنا زيادة في عدد الطلعات الاستطلاعية التي قام بها طيران جنوب افريقيا داخل حدود بلدنا ، متغلغلا الى أكثر من ٢٠٠ كيلومتر داخل أراضينا . وفي هذا الصدد ، لا بدّ من أن نشير الى الطلعات التي قامت بها ثعاني طائرات في ٣١ أيار / مايو في مناطق كاهاما وشيبيجا ومولونديو ، وفي ٤ حزيران / يونيه في فيري وتوصو في محافظة ناسيبي .

ان نظام الفصل العنصرى الذى يتحدى مرة أخرى صبر المجتمع الدولى ، قد عقد العزم على أن يقيم في ١٧ حزيران / يونيه حكومة عميلة في ناميبيا ، على أساس انتخابات مزعومة تجرى بين مجموعات أطلق عليها اسم الأحزاب السياسية وهي لا تمثل في الواقع الشعب الناميبى ولم تعترف بها الأمم المتحدة ولا منظمة الوحدة الافريقية . ان جمهورية أنغولا الشعبية تدين اداة قوية هذه المحاولة التي تقوم بها جنوب افريقيا لتعطيل تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا وفرض تسوية داخلية في اطار ما يسمى بالمؤتمر المتعدد الأحزاب . لقد أوضح نظام بريتوريا مرة أخرى أنه لا ينوى أبدا للامتنال لروح ونص قرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا وانه يحاول ، على النقيض من ذلك ، أن يديم سيطرته على شعب ناميبيا البطل وقهره وقمعه له .

ان هذه " الحكومة " ان هي الا مجلس وزارى استعمارى تابع لجنوب افريقيا فسي الأراضي الناميبية ، ولن تحظى بالاعتراف الدولى ، وعلى هذا ستكون اجراءاتها لاغية وباطلة . فضلا عن ذلك ، لا بدّ لنا في أن نتذكر أنه لن يكون لأى حل للمشكلة الناميبية أى قدر من الصحة الا اذا اتخذ باشتراك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعى الوحيد للشعب الناميبى ، وعلى أساس الشروط التي تحددها الأمم المتحدة ، بما أن ناميبيا اقليم دولى تحت انتداب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة الشرعية لادارة هذا الاقليم الى حين نيله الاستقلال .

ومن هذا المنطلق ، وجد مكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز ، المنعقد في الفترة من ١٩ الى ٢١ نيسان / ابريل ١٩٨٥ ، من المفيد أن ينعقد مجلس الأمن ليضطلع بمسؤولياته كاملة من أجل تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٨٥ ) .

ان اجتماعات مجلس الأمن تتيح لنا فرصة فريدة لترقى الى مستوى التزاماتنا بمثل  
 وغايات ومبادئ الميثاق والى مستوى مسؤولياتنا الدولية في هذا العام الذى يوافق الاحتفال  
 بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، والاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين  
 لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وتأمل جمهورية أنغولا  
 الشعبية في أن يكون المجلس هذه المرة جديرا بالثقة التي وضعها فيه المجتمع الدولي ،  
 باعتباره الهيئة التي أنيطت بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ، وأن  
 يطالب جنوب افريقيا بالتنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . واذا استمرت  
 جنوب افريقيا في صلفها وتعنتها وموقفها التعويقي ، فقد ينظر مجلس الأمن في اتخاذ  
 ما يلزم من التدابير ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يتضمن ما يكفل فرض  
 العزلة على نظام الفصل العنصرى البغيض والقضاء عليه .

ان البيان الذى أدلى به ممثل جنوب افريقيا أمام هذا المجلس في ١٠ حزيران /  
 يونيه يشكل في حد ذاته اهانة للضمير العالمى وتحديا جديدا لسلطة الأمم المتحدة التي  
 يعتبر فيها احترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مبادئ أساسيين .  
 ان فظاظة لغة هذا البيان تظهر لنا أن جنوب افريقيا عاقدة العزم على اداة سياستها  
 الاجرامية المتمثلة في الاعتداء على أنغولا وزعزعة استقرارها . وهذا ما يفسر ما شهدناه  
 مؤخرا من تصاعد للانتهاكات اليومية للمجال الجوى لأنغولا .

وفي هذا الاطار ، وبما أن جمهورية أنغولا الشعبية ليست من بانتوستانات جنوب  
 افريقيا ، فاننا نحتفظ بحقنا في أن نرد في الوقت المناسب على روح ونص البيان الذى أدلى  
 به ممثل جنوب افريقيا .

لقد كسب شعب أنغولا حقه في تقرير المصير والاستقلال عن طريق النضال البطولي  
 الذى خاضه طوال ١٤ عاما ضد النظام الاستعمارى البرتغالي ، ولذلك لن يقبل دوسا من  
 نظام الفصل العنصرى الاجرامى الذى يستغل ويقهر ويقمع ٢٥ مليون من السود . اننا  
 نرفض وندين أى محاولة في جنوب افريقيا للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا  
 الشعبية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير العلاقات الخارجية

في أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تركيا . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والادلاء ببيانه .

السيد تركمن (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس،

اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أشكركم وأشكر أعضاء مجلس الأمن على منحي الفرصة

للادلاء ببيان بشأن مسألة ناميبيا . وأود أيضا أن أعرب لكم ، سيدى ، عن تهانسيّ

الحارة لتولي ترينيداد وتوباغورئاسة مجلس الأمن . ان وجودكم هنا بسبب عقد هذه

الاجتماعات له أهمية خاصة وسوف يمكن المجلس من الاستفادة من خصالكم وخبرتكم الممتازة

أثناء بحث مسألة من أهم المسائل التي تعنى بها الأمم المتحدة .

اقتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفير كاسمورى ، الممثل الدائم لتايلند على

المهارة واللباقة اللتين تحلى بهما خلال رئاسته للمجلس في شهر أيار/مايو، في الوقت

الذى تم فيه تناول العديد من القضايا الحساسة .

وأود أن أكرر في هذه المناسبة مدى تقدير حكومة بلادى للجهود الدؤوبية

التي يبذلها الأمين العام لتعزيز الحلول السلمية للكثير من المشاكل الصعبة ، وعلى

وجه الخصوص لضمان تنفيذ الخطة المتعلقة باستقلال ناميبيا . ونأمل أن تتوفر الظروف

التي تساعد الأمين العام على مواصلة مساعيه .

ان اجتماعات مجلس الأمن تجرى في وقت ينصب فيه اهتمام الرأى العام العالمي

أكثر من أى وقت مضى على التطورات في الجنوب الافريقي ويتوقع القيام بعمل دولي حاسم

يمكن أن يقنع أخيرا جنوب افريقيا بأنه يتعين عليها أن تغير تغييرا جذريا سياساتها

فيما يتعلق بنااميبيا والفصل العنصرى . واذا استطاع مجلس الأمن أن يحقق توقعات

الرأى العام العالمي فانه لن يسهم اسهاما حاسما في حل المشكلات الراهنة في الجنوب

افريقي فحسب ، بل سيبرهن على أن الأمم المتحدة ، وهي تستعد للاحتفال

بذكراها الاربعين ، قادرة على الاضطلاع بدور أساسي من أجل السلم والحرية والعدالة

في العالم .

ان موضوع استقلال ناميبيا ما برح مدرجا على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيسها . وصحيح أن بعض المشكلات الأخرى قد شغلت بال الأمم المتحدة منذ البداية ولا تزال تنتظر الحلول . ولكن مسألة ناميبيا لها طابع فريد . ومنذ انتهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا في عام ١٩٦٦ أصبحت ناميبيا تحت الولاية المباشرة للأمم المتحدة . لذلك فان المنظمة عليها التزام خاص تجاه ناميبيا ، وهو التزام لم تتمكن من الوفاء به طيلة ٢٠ عاما .

ومن جهة أخرى ، فما من مشكلة وافق المجتمع الدولي بالاجماع على شروط تسويتها ، كما وافق على شروط تسوية تلك المشكلة . وان القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذى اتخذه مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ يمهّد السبيل أمام ممارسة شعب ناميبيا لحق تقرير المصير عن طريق اجراء انتخابات حرة وتحت رعاية واشراف الأمم المتحدة . وتظل خطة مجلس الأمن ، التى أيدتها أيضا جنوب افريقيا ، الأساس القانوني والسياسي الوحيد المقبول للحل المنصف لمسألة ناميبيا .

ان المشكلة التى نواجهها الآن هي تنفيذ قرار مجلس الأمن . وفي هذا المجال فان حكومة جنوب افريقيا قد أفلحت حتى الآن في أساليب التميع والتسويق التى تتبعها . وعلى الرغم من الجهود التى يبذلها مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام ومجموعة الاتصال ، وعلى الرغم من الروح البناءة التى أبدتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة ، فقد رفضت جنوب افريقيا التقيد بنص وروح قرار مجلس الأمن ، وأقحمت مسائل دخيلة في عملية التفاوض التى تنصب على تنفيذ خطة الأمم المتحدة وحدها ، وزادت من وجودها العسكرى في ناميبيا ، وعززت من قبضتها على الاقليم ، وعملت على فرض تسوية داخلية بهدف انشاء هيكل سياسي عميل لبريتوريا .

ولاشك في أن هدف جنوب افريقيا هو اعاقة المطالبة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة ومنع سوابو ، التى اعترفت بها الجمعية العامة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى ، من القيام بدورها الصحيح في عملية تقرير المصير ، ومواجهة العالم بالأمر الواقع . ولتحقيق هذه الغاية ، فان حكومة جنوب افريقيا تنتهك بصورة سافرة لقرارات مجلس الأمن وهي ماضية في قرارها اقامة ادارة عميلة في ويندهوك فسي

١٧ حزيران / يونيه ١٩٨٥ تتمثل في شكل حكومة مؤقتة تتولف من المؤتمر المتعدد الأحزاب. وتبين الأعمال العسكرية التي قامت بها جنوب افريقيا مؤخرا في أنغولا مدى استعدادها لتحدى المجتمع الدولي .

لقد اجتمع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذى تركيا عضويه ، في فيينا في الفترة من ٣ الى ٧ حزيران / يونيه لاستعراض الحالة في ضوء هذه التطورات . وتؤيد حكومتى المرمى الرئيسى للوثيقة الختامية التي اعتمدت في نهاية الاجتماع . واذا استطاعت جنوب افريقيا أن تتخلص من أعمالها الأخيرة وسياسة الأمر الواقع التي تنتهجها فان آفاق تسوية مسألة ناميبيا ، تمشيا مع خطة الأمم المتحدة ، يمكن أن تتأثر ، وربما على نحو لا صلاح له . وفي رأينا انه ينبغي لمجلس الأمن أن يرد على ذلك بقوة . فمادام مسموحا لجنوب افريقيا بمواصلة سياساتها الانفرادية ، فان الجنوب الافريقي سوف يظل محروما من السلام العادل والدائم وسيؤدى ذلك الى زيادة التوترات فضلا عما ينتج عنه من آثار ضارة كبيرة على شعوب المنطقة .

ولدى النظر في مسألة ناميبيا ، ينبغي عدم افعال البعد الانساني . اذ أن الشعب الناميبى لا يعاني فقط من انتهاكات حقوق الانسان على نطاق واسع ، بل يعاني أيضا من اضعاف الطابع العسكرى على اقليمه ونهب موارده الطبيعية واستغلال اقتصاده بما يعود بالفائدة الخالصة على جنوب افريقيا . ومما لاشك فيه أن القمع الوحشى لشعب ناميبيا وجنوب افريقيا سوف يبلغ أبعادا جديدة اذا لم تتم مواجهة جنوب افريقيا بطريقة حازمة . وان الأمم المتحدة بما يقع عليها من مسؤولية محددة لا يمكن أن تقف موقف عدم الاكتراث ازاء محنة الشعب الناميبى .

لقد فرض مجلس الأمن في الماضى جزاءات على جنوب افريقيا . بيد أن حظر الأسلحة الذى فرضه المجلس قد تحايلت عليه جنوب افريقيا التي أصبحت الآن مصدرا صافيا للأسلحة . لذلك فان الحاجة واضحة لاتخاذ تدابير أقوى وتوفير ارادة سياسية أقوى لتنفيذها اذا ما استمرت جنوب افريقيا في تعنتها . ولنا ويطيد الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن هذه المرة من التوصل الى توافق في الآراء بشأن طريقة فعالة للعمل ، وأن يبقي التطورات المتعلقة بناميبيا قيد الاستعراض المستمر ، وأن يطالب بصورة قوية بالتنفيذ العاجل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونعتقد أن في هذا تحديا وفرصة لمجلس الأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .  
 المتكلم التالي هو ممثل البرازيل . أدعو الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ماسيل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي  
 أولاً أن أعرب عن شكري العميق لاتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس . سيدي ، ان مما يجعلني أشعر بسرور خاص هو أن أراكم تتراسون هذه الجلسة بشأن مسألة ناميبيا .  
 يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى لبحث الحالة في ناميبيا . ان هذا المحفل مافتئ على مرالسنين يمثل مسرحا للمفاوضات والمناقشات الصعبة ، وهي مفاوضات ومناقشات تكون حاسمة في بعض الأحيان ومحبطة جدا في أحيان أخرى . بيد أن استقلال ناميبيا هو بالتأكيد واحد من تلك البنود التي تحدث دائما قدرتنا على الوفاء بولاية الأمم المتحدة وبالتوقعات منها فان التطلعات المشروعة للشعب الناميبى وممثله الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لم تتحقق بعد ، ومن المتعين تحقيقها .

ان الوسائل التي يتبعها نظام بريتوريا لتفادي تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) معروفة تماما . وهي تبدأ باتهام الامم المتحدة بالتحيز المزعوم لصالح سوابو وتنتهي بفكرة " الربط " التي طرحت اخيرا والتي تربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة ولا صلة لها بالموضوع . وتستخدم هذه الوسائل للدفاع عن التسوية الداخلية في ناميبيا ، تلك التسوية التي تتعارض مع خطة الامم المتحدة . ومن بين التطورات التي تبتها جنوب افريقيا في الاقليم من جانب واحد تشكيل تحالف الترنهال في عام ١٩٧٥ وعقد ما يسمى بالجمعية الوطنية وتبع ذلك تشكيل مجلس وزراء في عام ١٩٨٠ وهذه الترتيبات التي تغتفر الى الشرعية والتي لم يكن من شأنها سوى تعزيز الادارة غير التمثيلية وغير الشرعية في " ويندهوك " لاتزال مستمرة . ورغم ان الامم المتحدة قد اعلنت جميع هذه الاجراءات باطله ولاغية لم يطرا اى تغيير على موقف جنوب افريقيا . وفي خلفية الانتهاك المستمر للقرارات التي اتخذتها الامم المتحدة واجبه المجتمع الدولي مؤخرا اقتراحا رسميا اخر عندما اعلنت بريتوريا انها " ستنشئ جهازا مؤقتا للادارة الداخلية للاقليم لحين الاتفاق على استقلال ناميبيا استقلالا يكون مقبولا دوليا " . ان حكومة جنوب افريقيا باتخاذها هذا القرار تاخذ بعين الاعتبار اقتراحات المؤتمر المتعدد الاحزاب الذى يفترض انه يمثل الشعب الناميبى لكنه يعمل في واقع الامر بتوجيه من مصالح قائمة خارج الاقليم . وهناك عنصران في البيان الذى قدمته حكومة جنوب افريقيا يتطلبان اجابة عاجلة . اولاً ، اننا نشهد اجراء جديدا من جانب واحد تقوم به الدولة غير الشرعية المحتلة . ثانياً ، ان بريتوريا قد اغفلت الاشارة الى قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى كانت قد قبلته من حيث المبدأ باعتباره اساسا لاستقلال ناميبيا . وقد ذكر رئيس مجلس الامن في مذكرة اصدرها في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ ان اعضاء مجلس الامن يعتبرون انشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة تدبيراً يتناقض مع ارادة المجتمع الدولي الصريحة وانه قد اعلن باطلا ولاغيا كغيره من الاجراءات الاخرى التي اتخذتها من جانب واحد الادارة غير الشرعية القائمة في ناميبيا .



وتدين الحكومة البرازيلية قرار انشاء هذه الحكومة الانتقالية في الاقليم وتضم صوتها الى بيان مجلس الامن الذى اكد من جديد ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال الاساس الوحيد المقبول من اجل الحل السلمي والتسوية المعترف بها دوليا للمصالحة الناميبية .

بيد اننا نشعر بالاستياء من رد جنوب افريقيا على بيان المجلس الذى عم منذ بضعة ايام . وقد حاولت التلميح بانها " لن تتصرف بطريقة متناقضة مع خطة التسوية الدولية " مادام من الممكن ان تبشر المفاوضات الدولية الراهنة " باى احتمال واقعي للتوصل الى انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من انغولا " . وهذه الاشارات الى نظرية الربط تمنع في تعميم افاق التنفيذ الفعلي للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وانسحاب جنوب افريقيا سلميا من ناميبيا . ويبدو ان العنف الموجه ضد الدول المجاورة هو السلاح الذى تحتفظ به بريتوريا للدفاع عن وجودها في ناميبيا وعن استغلالها غير المشروع لمواردها الطبيعية في حين تحاول في نفس الوقت ان تحافظ على نظام الفصل العنصرى . وعند ما استولت حكومة انغولا على وحدة كوماندو عسكرية تابعة لجنوب افريقيا في اقليمها فقد كان ذلك دليلا على ان استراتيجية زعزعة الاستقرار التي تمارسها جنوب افريقيا لاتزال موضع التطبيق رغم جميع الجهود والتنازلات التي قدتها دول خط المواجهة في سنة ١٩٨٤ من اجل تعزيز مناخ الثقة والاستئمان في المنطقة . وفي هذا الخصوص فان الامر يحتاج الى ان ندين مجددا توسيع الاساس المنطقي للفصل العنصرى .

وترفض حكومة البرازيل جميع اشكال التمييز العنصرى لاسيما نظام الفصل العنصرى ، بوصفها تتعارض مع القيم الاساسية للمجتمع البرازيلي وتتناقض مع المبدأ الاساسي لاحترام الكرامة الانسانية . ان العدوان العسكرى الذى تشنه قوات جنوب افريقيا وانشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة هما عملان يعرضان للخطر السلم الدولي ويتحديان القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة ذاته . كما ترفض البرازيل اى سياسة تستند الى المصالح الاقتصادية والاستراتيجية التي ليس من شأنها الا تأخير استقلال ناميبيا وتأخير القضاء على السياسات العنصرية المتبعة في جنوب افريقيا .

وفي حالة ناميبيا يظهر توافق عام في الآراء مطرد الزيادة على مدى الخطر الذي يفرضه احتلال جنوب افريقيا للاقليم . ولا ينكر احد ان المجتمع الدولي قد بذل جهودا بالغة الجدة من اجل تمهيد الطريق للتوصل الى تسوية تفاوضية بشأن استقلال ناميبيا . وعلى الرغم من هذا العمل التضامني فقد اوقفت جنوب افريقيا عملية الاستقلال ، مما قوض مصداقية الامم المتحدة . ومن ناحية اخرى اهدت الاطراف الاخرى المعنية دلائل متكررة على المرونة . والواقع ان سوابق قد اكدت من جديد منذ وقت قصير انها على استعداد للتفاوض بشأن وقف اطلاق النار مادام ذلك ستتبعه انتخابات حرة وفقا لخطة الامم المتحدة . كما قدمت انغولا اسهامها عندما ابلغت الامم المتحدة بالخطوات المتخذة ،

" مع توخي الهدف الجوهرى من اجل ضمان استقلال ناميبيا عن طريق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لتحقيق انسحاب قوات جنوب افريقيا من جنوب انغولا وتوفير الضمانات الدولية لامن انغولا واستقلالها وسلامتها الاقليمية والاسهام في اقامة سلم دائم في جنوب افريقيا " .

وفي هذه المرحلة الحاسمة يتعين علينا ان نضع مسؤولية كبرى على عاتق مجلس الامن ، وبصفة خاصة على اعضاء مجلس الامن الذين في موقف يمكنهم من ممارسة قدر اكبر من التأثير الحاسم . ان الامعان في التردد في اتخاذ التدابير من اجل الضغط في سبيل استقلال ناميبيا يمكن ان يتمخض عن زيادة تفاقم النزاع والتوترات في المنطقة . وما فتئت البرازيل تؤيد تاييدا مطلقا مبدا التسوية السلمية للمنازعات على النحو السوارد في الميثاق . ان احكام الميثاق ليست للاستشهاد فحسب بل للتطبيق ايضا . وفي الوقت الذي يهدد فيه احتلال ناميبيا احتمالات السلم الدائم في الجنوب الافريقي فاننا نعتقد انه ينبغي لمجلس الامن ان يتخذ اجراء اضافيا تاييدا لحرية ناميبيا واستقلالها . وتؤكد البرازيل من جديد ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ينبغي

ان ينفذ باسرع وقت ممكن ، وان المسؤولية الاساسية للامم المتحدة تتمثل في توجيهه عطية الاستقلال واننا نرى انه من غير المقبول تصوير مسألة ناميبيا على انها تدخل في اطار المواجهة بين الشرق والغرب كما انه من غير المقبول ادخال صراعات غريبة في هذا الاطار لان ذلك يلقي بظل على ٢٥ عاما من صدور اعلان انها الاستعمار وعلى اربعين عاما من انشاء هذه المنظمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل البرازيل على

الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

نظرا لتاخر الساعة اعتزم رفع الجلسة الآن وستعقد الجلسة القادمة لمجلس

الامن لمواصلة نظر البند المدرج في جدول اعماله اليوم ، ١٢ حزيران /يونيه ١٩٨٥

الساعة ١٥/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠